١٦٠! شرح ايساغوجي، تأليف الكاتي: حسن حسام الدين
شوك
-٧٦٠هـ. بخط صالح التقي سنة ١١٧٧هـ.
١٦ ق ٢٣ س ٥ر٢٠×١٥سم
٦٨٨٦ نسخة حسنة، خطها نسخ معتاد.
الأزهرية ٣ : ٤٢٣ الظاهرية (الفلسفة والمنطق)
: ٩٩
١٣٩٤ ١- المنطق أ- المؤلف ب- الناسخ ج- تاريخ
٢ النسخ د- شرح الكاتي على ايساغوجي.

٢٩٤

١٣٥/٢

شرح ايساغوجى
للحسام كاتى
م

لحسام الدين حسن الكاثي
في المنطق



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الواجب وجوده، الممتنع نظيره، الممكن سواه وغيره، القادر باختياره نشره وخيره، والصلاة والسلام على محمد الذي نشر به تنبيهه وأمره، أما بعد فان كتاب الشيخ الامام قدوة الحكماء اثير الدين الابهري طيب الله ثراه وجعل الجنة مثواه المشهور بايساغوجي لما كان على بعض الاخوان متعسرا وعلى بعضهم متيسرا أردت ان أكتب بالتماسهم أوراقا لتنزيل تعسيره وتعميم تيسيره والله خير الميسرين والموفقين

قال ايساغوجي أقول للمنطقيين اصطلاحات يجب استحضارها للمبتدي اذا اراد ان يشرع في شيء من العلوم منها ايساغوجي وهو لفظ يوناني يراد به الكليات الخمس وهي النوع والجنس والفصل والخاصة والعرض العام وهذه تتوقف معرفتها على بيان الدلالات الثلاث المطابقة والتضمن والالتزام واقسام اللفظ والدلالة هي كون الشيء بحالة يلزم من العلم به العلم بشيء آخر والاول هو الدال والثاني هو المدلول فمن هنا عرفت ان الدليل هو الذي يلزم من العلم به العلم بشيء آخر وكذا عرفت ان المدلول هو الذي يلزم من العلم بشيء آخر العلم به والدلالة تنقسم الى طبيعية وعقلية ووضعية والمراد بالدلالة هاهنا الدلالة الوضعية التي تكون بحسب وضع اللفظ على المعنى وهو ثلاثة لان اللفظ الدال على المعنى لا يخلو من ان يدل على تمام ما وضع له او

يدل على

يدل على جزء ما وضع له او يدل على ما يلازمه في الذهن فان كان الاول فالدلالة دلالة بالمطابقة وان كان الثاني فالدلالة دلالة بالتضمن وان كان الثالث فالدلالة دلالة بالالتزام مثال الدلالة بالمطابقة كالانسان فانه يدل على الحيوان الناطق بالمطابقة لكونه تمام ما وضع له الانسان وانما سميت هذه الدلالة بالمطابقة لان اللفظ موافق لتمام ما وضع له وذلك ماخوذ من قولهم طابق النعل بالنعل اذا توافقتا ومثال ما يدل بالتضمن كالانسان فانه دال على احدهما اي الحيوان والناطق وانما سميت هذه الدلالة تضمنا لانه يدل على الجزء الذي في ضمنه فيكون دالا على ما في ضمنه ومثال الدلالة بالالتزام كالانسان اذا دل على قابل العلم وصنعة الكتابة وانما سميت هذه الدلالة بالالتزام لان اللفظ يدل على امر خارج عنه بل يدل على الخارج اللازم له وانما قيد بقوله على ما يلازمه بقوله في الذهن لان الملازمة الخارجية لو جعلت شرطا لم تتحقق دلالة الالتزام بدونها لامتناع تحقق المشروط بدون تحقق الشرط واللازم باطل فكذا الملزوم لان العدم كالعمى يدل على الملكة كالبصر التزاما لان العمى عدم البصر عما من شانه ان يكون بصيرا مع ان بينهما معاندة في الخارج قال ثم اللفظ اما مفرد اقول اللفظ

الملازمة على ثلاثة اوجه الاول ان يكون موجودا في الخارج والذهن كدلالة الشمس على الاشراق والثاني ان يكون موجودا في الخارج دون الذهن كدلالة التبر على البحر والثالث ان يكون موجودا في الذهن دون الخارج كدلالة العمى على البصر اه

والمعنى يوصف بالكلية والجزئية حقيقة ووصف اللفظ بهما مجاز والكلي قسمان

من بيان الدلالات الثلاثة شرع في تقسيم اللفظ ه
فنقول اللفظ ينقسم الى قسمين مفرد ومؤلف لانه اما ان
لا يراد بالجزء منه اي من اللفظ دلالة على جزء معناه ه
كانسان فانه لفظ لا يراد بجزئه دلالة على جزء ه
معناه او يراد به ذلك كقولك رامي الحجارة فانه لفظ
يدل بجزئه على جزء معناه لان الرامي يدل على ذات منه
الرمي والحجارة تدل على جسم معين فان كان الاول فهو المفرد
وان كان الثاني فهو المؤلف قوله لا يراد بالجزء منه
دلالة صادقة على اربعة اقسام الاول ان لا يكون له
جزء نحو ق علما الثاني ان يكون له جزء لا معنى له نحو
زيد علما والثالث ان يكون له جزء ذو معنى لكنه لا
يدل عليه نحو عبد الله علما والرابع ان يكون له
جزء ذو معنى دال عليه لكن لا يكون مرادا نحو الحيوان
الناطق علما لانسان فان معناه الماهية الانسانية مع ه
التشخص

قال المفرد اما كلي اقول المفرد
ينقسم الى كلي وجزئي لانه اما ان يكون نفس تصور
مفهومه اي من حيث انه متصور مانعا من وقوع
الشركة فيه اي من اشتراكه بين كثيرين او لا يكون
كذلك فان منع نفس تصور مفهومه من اشتراكه
بين كثيرين فهو الجزئي كزيد علما فانه اذا تصور ه
مفهومه امتنع عن صدقه على كثيرين وان لم
يمنع نفس تصور مفهومه من اشتراكه بين كثيرين
فهو الكلي كالانسان فان مفهومه عند العقل لم يمنع

على صدقه

عن صدقه على كثيرين وانما قيد الكلي والجزئي بنفس التصور
لان من الكليات ما يمنع الاشتراك بين امور متعددة
بالنظر الى الخارج كواجب الوجود فان الدليل الخارجي منع
عن وقوع الشركة فيه لكن عند العقل لم يمنع عن صدقه
على كثيرين والا لم يفتقر الى الدليل لاثبات الوحدانية

قال الكلي اما ذاتي اقول الكلي ينقسم الى ذاتي
وعرضي لانه اما ان يكون داخلا في حقيقة جزئياته
او لا يكون فان كان داخلا في حقيقة جزئياته
فهو ذاتي كالحيوان بالنسبة الى الانسان فان حقيقة
زيد وعمرو وبكر والحيوان داخل فيه لكونه مركبا
من الحيوان والناطق وكذا بالنسبة الى الفرس فان لم
يكن داخلا في حقيقة جزئياته بل كان خارجا
عن تلك الحقيقة فهو عرضي كالضاحك بالنسبة
الى الانسان فانه لم يدخل في حقيقة زيد وعمرو
وبكر التي هي الانسان لما مر بانه مركب الحيوان
والناطق فقط فتعين انه خارج عنه وعلى هذا
لا يكون نفس الماهية ذاتية بل يكون من العرضيات
لانها تخالف الذاتي بذلك التفسير وما يخالفه فهو
عرضي وقد يقال الذاتي على ما ليس بعرضي فتكون ه
الماهية ذاتية لانه لا يقال الذاتي هو المنتسب الى
الذات فلا يجوز ان تكون الماهية والا لزم انتساب
الشيء الى نفسه فهو ممتنع لانا نقول هذه التسمية
اي تسمية الماهية ذاتية ليست بلغوية حتى

فانه بالنظر الى الخارج جزئي وبالنظر الى الذهن كلي

مفهوم واجب الوجود وهو الذي يقتضي
وجوده لذاته وهذا المفهوم لم يمنع الشركة
بين كثيرين في الذهني واما في الخارج فيمتنع
صدقه على كثيرين بدليل الخارجي وهو قوله
تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا
وقوله تعالى قل هو الله احد

وانما قدم الذاتي على العرضي لان الذاتي مقوم
الشيء والعرضي عارض لماهية الشيء فيكون الذاتي مقدم على العارض
والمعروض مقدم على العارض فيكون الذاتي مقدم على العارض

وانما سمي الكلي كليا لان جزئيه يكون كليا كالحيوان
مثلا فانه كلي وجزئي من زيد بخلاف الجزئي فاذا كان جزء منه يكون
منسوبا الى الكل فيسمى كليا لان كلمة الشيء يكون بالنسبة
الى الجزء اه

ومن جزئيات الفرس وهي فرس هذا وفرس ذاك
فان الفرس حقيقة هذا الفرس وغيرها والحيوان دخل
فيها لانه مركب من الحيوان والصاهل

قولنا انتساب الشيء الى نفسه وبيانه ان الماهية اذا كانت
منسوبة بنسبة نفوسهم كانت شبهة الى الانواع فيلزم
انتساب الشيء الى نفسه لان الماهية عين النوع
واما اذا كانت منسوبة بنسبة اصطلاحية كانت
شبهة الى الاشخاص فلا يلزم انتساب الشيء الى نفسه
لان الماهية جزء الاشخاص اه

يلزم ذلك بل هي اصطلاحية فلا يرد ذلك **قال** والذاتي

اما مقول في جواب ما هو **اقول** هذا شروع في الكليات

الخمس اعلم ان الذاتي اما جنس او نوع او فصل لانه ان كان

مقولا في جواب ما هو بحسب الشركة المحضة اي لا الخصوصية

ايضا فهو جنس كالحيوان بالنسبة الى الانسان والفرس فانه

اذا سئل عن الانسان والفرس بما هما كان الحيوان جوابا

عنهما واذا سئل عن كل واحد من الانسان والفرس لم يصلح

ان يقع جوابا عن كل واحد منهما لانه ليس بتمام ماهية

كل واحد منهما بالانفراد لانك اذا افردت الانسان بالسؤال

فتقول ما هو فجوابه ليس بالانفراد الا الحيوان الناطق لكونه

تمام ماهيته وكذا اذا افردت الفرس بالسؤال فجوابه

الحيوان الصاهل لكونه تمام ماهيته ويرسم الجنس بانه

كلي مقول على كثيرين مختلفين بالحقايق في جواب ما هو

وقوله كلي زائد لا طائل تحته وقوله مقول جنس متناول

للجزئيات والكليات وقوله على كثيرين يخرج الجزئيات

لما مر من ان الجزئي انما يقال على واحد شخص وقوله

مختلفين بالحقائق يخرج النوع لكونه مقولا على كثيرين

متفقين بالحقيقة وقوله في جواب ما هو يخرج الكليات

الباقية اعني الفصل والخاصة والعرض العام وان كان

الذاتي مقولا في جواب ما هو بحسب الشركة والخصوصية

معا فهو نوع كالانسان بالنسبة الى افراده اعني زيدا

وعمرا او بكرا او غير ذلك لانه اذا سئل عن زيد وعمرو وبكر

وغيرهم بما هم كان الجواب انسانا لانه تمام ماهيتهم

المشتركة

المشتركة بينهم واذا سئل عن زيد فقط كان الجواب

انسانا ايضا لانه تمام ماهيته المختصة به فتعين

انه اعني النوع يكون مقولا في جواب ما هو بحسب الشركة

والخصوصية معا ويرسم النوع بانه كلي مقول على كثيرين مختلفين

بالعدد دون الحقيقة في جواب ما هو وقوله كلي زائد

لا طائل تحته لما مر وقوله مقول جنس للجزئي والكلي

وقوله على كثيرين يخرج الجزئي وقوله مختلفين

بالعدد دون الحقيقة يخرج الجنس لان النوع انما

مقول على كثيرين متفقين بالحقيقة بخلاف الجنس وقوله

مختلفين بالعدد لكون افراده مختلفة بالعوارض

والتشخصات وقوله في جواب ما هو يخرج الثلاثة

الباقية المذكورة وان كان الذاتي غير مقول في جواب

ما هو بل مقول في جواب اي شيء هو في ذاته وهو

اعني المقول في جواب اي شيء هو في ذاته ما يميز الشيء

عما يشاركه في الجنس فهو فصل ولو قال او في وجوده

ايضا لكان اشمل ليدخل فيه الماهية المركبة من

امرين متساويين او امور متساوية اللهم الا ان يقال

اكتفاؤه بالجنس بناء على بطلان تركب الماهية من امرين

متساويين او امور متساوية ولقائل ان يقول فعلى

هذا كان اللازم عليه ان لا يذكر الجنس في التعريف وذلك

اعني ما يميز الشيء عما يشاركه في الجنس كالناطق بالنسبة

الى الانسان فانه اعني الناطق يميز الانسان عما يشاركه

في الحيوان كالفرس والبغل والبقر وغيرها لانه اذا سئل

اي على افراده ... الكثرة في تعريف النوع

... نحو زيد وعمرو وبكر وبشر وخالد

قوله ان لا يذكر الجنس في التعريف اي في التعبير

كما لم يذكره في الرسم لانه لا يحترز به عن شيء

واجيب عنه بان جميع القيود المذكوره لا يجب

ان تكون للاحتراز بل يجوز ان يكون بعضها

لبيان الواقع كما ...

من هذا التقرير عرف ان المشار اليه بهذا على

التقدير

عن الانسان بأيّ شيء هو في ذاته كان الجواب انه ناطق لان
السؤال بأي شيء هو انما يطلب ما يميز الشيء عن غيره وكل ما
يميز الشيء يصلح للجواب فالناطق يصلح للجواب ليميز الانسان
عن غيره الذي شاركه ويرسم اي الفصل بانه كلي يقال على الشيء
في جواب اي شيء هو في ذاته قوله كلي جنس متناول الكليات
الخمس وقوله يقال على الشيء في جواب اي شيء هو يخرج الجنس
والنوع والعرض العام لا يقال في الجواب اصلاً وقوله في ذاته
اي في جوهره يخرج الخاصة لانها وان كانت مميزة للشيء
لكن لا في جوهره وذاته بل في عرضه قال

اقول العرض ما لازم او مفارق لانه اما يمتنع انفكاكه
عن الماهية او لا يمتنع انفكاكه عن الماهية فالاول هو
العرض اللازم كالكاتب بالقوة بالنسبة الى الانسان والثاني
هو العرض المفارق كالكاتب بالفعل بالنسبة اليه وكل واحد
منهما اي من العرض اللازم والمفارق اما خاصة او عرض
عام لانه ان اختص بحقيقة واحدة فقط فهو الخاصة كالضاحك
بالقوة وبالفعل للانسان فان الضاحك بالقوة عرض لازم لا
ينفك عن ماهية الانسان مختص بحقيقة واحدة وهي
ماهية الانسان والضاحك بالفعل عرض مفارق ينفك
عن ماهية الانسان مختص بها وترسم الخاصة بانها كلية
تقال على ما تحت حقيقة واحدة فقط قولا عرضيا كلية وقوله
مستدركة كما مر غير مرة وقوله تقال على ما تحت حقيقة
واحدة جنس شامل للكليات الخمس وقوله فقط يخرج الجنس
والعرض العام لكونهما مقولين على ما تحت حقائق وقوله

قولا عرضيا

قولا عرضيا يخرج النوع والفصل لانهما مقولان على ما
تحتهما ذاتيا لا عرضيا وان لم يختص كل واحد من اللازم
والمفارق بحقيقة واحدة بل يعم حقائق فوق واحدة
فهو العرض العام كالمتنفس بالقوة والفعل بالنسبة للانسان
وغيره من الحيوانات فان المتنفس بالقوة عرض لازم غير
منفك عن ماهية الحيوانات غير مختص بحقيقة واحدة
والمتنفس بالفعل عرض مفارق ينفك عن ماهياتها غير
مختص بحقيقة واحدة ويرسم اي العرض العام بانه كلي
يقال على ما تحت حقائق مختلفة قولا عرضيا قوله كلي
زايد كما مر غير مرة وقوله يقال على ما تحت حقائق مختلفة
يخرج النوع والفصل والخاصة لانها لا تقال الا على ما تحت
حقيقة واحدة وقوله قولا عرضيا يخرج الجنس لانه
ذاتي لا عرضي وكون هذه الحقائق التعريفات للكليات
الخمس رسوما بناء على امكان ان يكون لها ماهيات وراء
تلك المفهومات التي ذكرنا لها ملزومات متساوية لها
الا ان المناسب ذكر التعريف الذي هو اعم من الحد والرسم
لا ان عدم العلم بانها حدود لا يوجب العلم بانها رسوم

قال القول الشارح اقول العلم على قسمين احدهما
القول الشارح والآخر الحجة لانه ان كان تصورا
مع عدم اعتبار الحكم فيه موصلا الى المطلوب التصوري
فهو القول الشارح وان كان تصورا مع اعتبار الحكم
فيه موصلا الى المطلوب التصديقي فهو حجة واذا
عرفت هذا فنقول من تلك الاصطلاحات المنطقية

كالحيوان الناطق
فانه موصل الى المطلوب التصوري وهو الانسان

العلم مصور صورة الشيء بالعقل

لما فرغ من بيان الكليات الخمس شرع الان في القول الشارح الذي هو عبارة عن التعريف

كقولنا العالم حادث لانه متغير وكل متغير حادث فالعالم حادث وهو موصل الى المطلوب التصديقي

فان قلت لم قدم المصنف القول الشارح على الحجة قلت ... وضعا لان ... التصور مقدم على التصديق طبعا ...

كأنه اشار الى جواب سؤال تقديره ان يقال علم ... قال المحقق في تعريف هذه الكليات الخمس ويرسم ولم يقل ويحد ... وجوابه ذكره الشارح فافهم

بان الحكم فيها بصدق وجود النهار على تقدير صدق طلوع الشمس

المذكورة القول الشارح هو التعريف اعم من ان يكون حدًّا
او رسمًا او الحد القول الدال على ماهية الشي قوله على ماهية
الشي يخرج الرسم على ما نبينه هذا التعريف الحد وقيل لم
يخرج تعريفه لئلا يتسلسل قلت لا نسلم لزوم التسلسل
لان الحد الحد نفس الحد كما ان وجود الوجود نفس الوجود
والحد على قسمين تام وناقص فالحد التام هو الذي يتركب من
جنس الشي وفصله القريبين كالحيوان الناطق بالنسبة الى الانسان
فانك اذا قلت ما الانسان فيقال الحيوان الناطق ومثل هذا
هو الحد التام اما كونه حدًّا فلان الحد في اللغة المنع وهو
لكونه مشتملا على الذاتيات مانع عن دخول الغير فيه واما
كونه تاما فلان الذاتيات مذكورة بتمامها فيه والحد الناقص
هو الذي يتركب عن جنس البعيد للشي وفصله القريب كالجسم
الناطق بالنسبة الى الانسان فانه اذا سئل عن الانسان بما
هو فاجيب بانه جسم ناطق كان الحد ناقصا اما كونه
حدًّا فلما مر واما كونه ناقصًا فلعدم ذكر بعض الذاتيات
فيه والرسم ايضا ينقسم الى قسمين تام وناقص اما الرسم
التام فهو الذي يتركب عن جنس الشي وخاصته اللازمة له
كالحيوان الضاحك في تعريف الانسان اما كونه رسمًا فلان
رسم الدار اثرها ولما كان التعريف بالخاصة اللازمة التي من اثار
الشي كان تعريفا بالاثر واما كونه تاما فلتحقق المشابهة بينه
وبين الحد التام من جهة انه وضع فيه الجنس القريب وقيد
بامر مختص بالشي واما الرسم الناقص فهو الذي يتركب عن
عرضيات التي تختص جملتها بحقيقة واحدة لا كل واحد منها

كقولنا في تعريف

كقولنا في تعريف الانسان انه ماش على قدميه عريض الاظفار
بادي البشرة مستقيم القامة ضحاك بالطبع فان جملة
هذه الامور العرضية مختصة بالانسان لا غير بخلاف
كل واحد منها لوجود البعض منها في غيره ايضا اما كونه
رسما فلما مر من ان الخاصة اللازمة من اثار الشي فيكون
تعريفا بالاثر الذي هو الرسم واما كونه ناقصا فلعدم
ذكر بعض اجزاء الرسم التام حتى يتحقق المشابهة بالحد
التام كتحققها بين الرسم التام والحد التام **قال** القضايا

اقول لما فرغ من القول الشارح شرع في الحجة وهي
القضايا المرتبة الموصلة الى المطلوب التصديقي
والقضية قول يصح ان يقال لقائله انه صادق فيه
او كاذب فيه وهو الذي يسميه بعضهم خبرًا والقول
هو المركب سواء كان لفظا مركبًا كما في القضية الملفوظة
او مفهوما تاما عقليا مركبًا كما في القضية المعقولة وهو
اي القول جنس يتناول الاقوال التامة والناقصة وقوله
يصح ان يقال لقائله انه صادق فيه او كاذب فيه فصل
يحترز به عن الاقوال الناقصة والانشائيات من الامر والنهي
والاستفهام وغيرها **قال** وهي اما حملية الخ **اقول**
القضية تنقسم الى قسمين احدها حملية والاخرى شرطية
لان المحكوم عليه والمحكوم به في القضية ان كانا
مفردين فالقضية حمليه والا فشرطية ومثال الحملية
كقولنا زيد كاتب وفيه نظر لان المحكوم عليه والمحكوم
به قد يكونان غير مفردين في الحملية كما يقال زيد ابوه

قوله ماش على قدميه يخرج الماشي على الاربعة كالفرس والبقر وغيرهما
قوله عريض الاظفار يخرج ما ليس بعريض الاظفار كالطير وغيرها
بادي البشرة اي ظاهر البشرة يخرج ما هو ساتر البشرة كالابل والفرس وغيرها
مستقيم القامة يخرج ما هو منحني القامة
ضحاك بالطبع اختص بالجميع بالانسان

كقولنا العالم حادث فانها قضايا مرتبة موصلة الى المطلوب التصديقي الذي هو العالم حادث

قائم والشرطية اما متصلة وهي التي يحكم فيها بصدق قضية
او لاصدقها على تقدير صدق قضية اخرى فهي موجبة ان حكم
فيها بصدق على تقدير اخرى كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار
موجود وسالبة ان حكم فيها بسلب صدق قضية على تقدير
اخرى كقولنا ليس ان كانت الشمس طالعة فالليل موجود واما
شرطية منفصلة وهي التي يحكم فيها بالتنافي بين القضيتين فان
حكم فيها بالتنافي ايجابا فالقضية منفصلة موجبة كقولنا
العدد اما ان يكون زوجا او يكون فردا وان حكم فيها بالتنافي
سلبا فالقضية منفصلة سالبة كقولنا ليس اما ان يكون
الانسان اسود او كاتبا **قال** والجزء الاول من القضية الخ
اقول الجزء الاول اي المحكوم عليه من القضية الحملية يسمى
موضوعا لانه انما وضع لان يحكم عليه بشيء والجزء
الثاني المحكوم به يسمى محمولا لانه انما وضع لان يحمل على
شيء والنسبة التي بها يرتبط المحمول بالموضوع تسمى نسبة حكمية
ولم يذكر المصنف الجزء الاخير والجزء الاول من القضية الشرطية
يسمى مقدما لتقدمه في الذكر والجزء الثاني منها يسمى
تاليا لكونه تابعا له وهو من التلو بمعنى التبع **قال**
والقضية اما موجبة الخ **اقول** تنقسم القضية ثانيا الى موجبة
وسالبة لان تلك النسبة التي ذكرناها ان كانت حكما بان
يقال الموضوع محمول فالقضية موجبة كقولنا زيد كاتب
وان كانت حكما بان يقال الموضوع ليس محمولا فالقضية
سالبة كقولنا زيد ليس بكاتب **قال** وكل واحدة منهما الخ
اقول واحد من القضية الموجبة والسالبة اما ان تكون

ليستحيح

مخصوصة

مخصوصة او محصورة كلية كانت او جزئية او
مهملة لانه اذا كان الموضوع في القضية شخصا معينا
فالقضية مخصوصة كما ذكرنا في مثال الموجبة والسالبة
نحو زيد كاتب زيد ليس بكاتب اما تسميتها مخصوصة
فلخصوص موضوعها وقد يقال لها شخصية لكون
موضوعها شخصا معينا وان لم يكن موضوعها اي
موضوع القضية شخصا معينا جزئيا بل يكون غير معين
كليا فان تبين كمية افراد الموضوع من الكلية والجزئية
فالقضية محصورة ومسورة اما كونها محصورة
فلحصر افراد الموضوع واما كونها مسورة فلاشتمالها
على السور الذي هو اللفظ الدال على كمية افراد الموضوع
حاصر لها ومحيطا بها والسور ماخوذ من سور البلد
فكما انه محيط بالبلد كذلك يحصر افراد الموضوع
وهذه المحصورة اما ان يحكم فيها على كل الافراد او على
بعضها وعلى التقديرين اما بالايجاب او بالسلب فان
كان الاول فالقضية محصورة كلية مسورة موجبة
كقولنا كل انسان كاتب او سالبة كقولنا لا شيء من
الانسان بكاتب والسور في الكلية الموجبة نحو
كل وفي الكلية السالبة نحو لا شيء ولا واحد كما ذكرنا
وان كان الثاني اي وان كان الحكم في القضية على بعض الافراد
فالقضية جزئية مسورة موجبة كقولنا بعض الانسان
كاتب او سالبة كقولنا بعض الانسان ليس بكاتب
والسور في القضية الجزئية التي هي موجبة نحو بعض

وواحد فقط وفي القضية الجزئية السالبة نحو ليس كل
ولبس بعض وبعض ليس فان لم يكن كذلك اي وان لم يكن
الموضوع في القضية شخصًا معينا ولم يكن الحكم فيها
على كل الافراد او بعضها فالقضية تسمى مهملة لاهمال
بيان كمية الافراد التي يحكم عليها فاذا القضية مثلثة
كما قال الشيخ في الشفا لا يقال ان القضية الطبيعية خارجة
عنها فلا يحصل الحصر لانا نقول الكلام في القضايا ه
المعتبرة في العلوم والقضية الطبيعية ليست معتبرة
في العلوم فخروجها عن التقسيم لا يخل بالانحصار
قال والقضية المتصلة اما اللزومية الخ اقول لما
فرغ عن تقسيم الحملية شرع في تقسيم الشرطية سوا
كانت متصلة او منفصلة اما الشرطية المتصلة
فتنقسم الى قسمين احدهما لزومية والاخرى اتفاقية
لانه اذا صدق التالي فيها على تقدير صدق المقدم
لعلاقة بينهما تنشا عن ذات المقدم توجب ذلك
فالقضية متصلة لزومية والعلاقة بينهما ما بسببه
يستلزم المقدم التالي كالعلية والمعلولية والتضايف
اما العلية فكقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار
موجود فان طلوع الشمس علة لوجود النهار واما
التضايف فكقولنا ان كان زيد ابا عمرو فعمرو ابنه وان
صدق التالي في المتصلة على تقدير وقوع صدق
المقدم لا للعلاقة المذكورة بل على سبيل الاتفاق
فالقضية متصلة اتفاقية كقولنا ان كان الانسان

ناطقا فالحمار

ناطقا فالحمار ناهق فانه لا علاقة بين ناطقية الانسان
وناهقية الحمار حتى يجوز العقل استلزام ناطقية
الانسان وناهقية الحمار بل وافق الطرفان على سبيل
الصدق فيها اما الشرطية المنفصلة فتنقسم الى ثلاثة
اقسام حقيقية ومانعة الخلو ومانعة الجمع لانه
ان حكم فيها بالتنافي بين جزئيها في الصدق والكذب
معًا فالقضية منفصلة حقيقية كقولنا العدد اما
زوج واما فرد فانه حكم في هذه القضية بامتناع
اجتماع الزوج والفرد على العدد وبامتناع ارتفاعهما
عنه وانما سميت حقيقية لان التنافي بين جزئيها
اشد من التنافي بين جزئي الاخيرين لانه في الصدق والكذب
معًا وهذا ليس الا حقيقة الانفصال وان حكم في القضية
بالتنافي بين جزئيها في الصدق فقط فالقضية مانعة الجمع
كقولنا هذا الشي اما شجر واما حجر فانه حكم في هذه
القضية بالتنافي بين الشجر والحجر في الصدق فقط لا في
الكذب لجواز ان يكون الشي لا حجر ولا شجر وانما سميت هذه
القضية مانعة الجمع لاشتمالها على منع الجمع بين طرفيها
في الصدق وان حكم في القضية بالتنافي بين جزئيها
في الكذب فقط اي لا في الصدق فالقضية مانعة الخلو
كقولنا زيد اما ان يكون في البحر واما ان لا يغرق فان حكم
حكم في هذه القضية بالتنافي بين ان لا يكون في
البحر وبين ان يغرق لا بين ان يكون في البحر وان لا يغرق
لجواز ان يكون في البحر وان لا يغرق وانما سميت مانعة

الخلو لاشتمالها على منع الخلو بين جزئيها في الكذب
قال وقد تكون المنفصلات الخ اقول المنفصلات المذكورة
تتركب كل واحدة منها عن جزئين غالبا كما مر وقد تتركب عن
اكثر من جزئين اما المنفصلة الحقيقية فكقولنا العدد اما
زايد او ناقص او مساو فانه حكم فيها بان هذه الجمع لا يجتمع
على العدد ولا يخلو العدد عن احدها وفيه نظر لان عين
احد اجزاء الحقيقية يستلزم نقيض الاخر لامتناع الجمع وبالعكس
لامتناع الخلو فلو تركبت الحقيقية من ثلاثة اجزاء
فصاعدا يلزم الخلو لانه في المثال المذكور وهو قولنا
العدد اما زايد او ناقص او مساو يلزم ان يستلزم كونه
زايدا كونه غير ناقص ويستلزم كونه غير ناقص كونه مساويا
وينتج من هذا ان يستلزم كونه زايدا كونه مساويا وقد
كان بينهما منع الجمع لكون المنفصلة حقيقية هذا خلف
وايضا يلزم ان يستلزم كونه غير زايد كونه ناقصا
ويستلزم كونه ناقصا كونه غير مساو وينتج من هذا ان
يستلزم كونه غير زايد كونه غير مساو وقد كان بينهما
منع الخلو ايضا لكون المنفصلة حقيقية هذا خلف بل
الحق ان المنفصلة الحقيقية تتركب عن حملية ومنفصلة كقولنا
العدد اما ان يكون مساويا لذلك العدد او زايدا عليه
او ناقصا عنه والجزء الثاني اعني قوله او زايدا الخ منفصلة
والجزء الاول حملية واصل هذا العدد اما مساو لذلك
العدد او غير مساو له لكن اذا لم يكن مساويا كان زايدا
عليه او ناقصا عنه فلما كانت هذه المنفصلة في قوة تلك

اقيمت

اقيمت مقامها وظن انها مركبة عن ثلاثة اجزاء ولكنها
بالحقيقة مركبة من الحملية والمنفصلة كما عرفت فلا
تتركب الحقيقية الا من جزئين وكذا مانعة الخلو بخلاف
مانعة الجمع فانها تتركب عن ثلاثة اجزاء فصاعدا وبيانها
طويل لا يليق في هذا المختصر فليطلب من المطولات قال
التناقض الخ اقول من الاصطلاحات المنطقية المذكورة
التناقض وهو اختلاف قضيتين بالايجاب والسلب
بحيث يقتضي لذاته ان يكون احدهما اي احد القضيتين
صادقة والاخرى كاذبة كقولنا زيد كاتب زيد ليس بكاتب
فان هاتين القضيتين اختلفتا بالايجاب والسلب
اختلافا بحيث يقتضي لذاته ان يكون احدهما صادقة
والاخرى كاذبة على حسب الواقع وقوله اختلاف جنس
يتناول الاختلاف الواقع بين قضيتين ومفردين ومفرد
وقضية وقوله قضيتين اخرج الاختلاف الواقع بين
غير قضيتين وقوله بالايجاب والسلب اخرج الاختلاف
بالاتصال والانفصال والاختلاف بالكلية والجزئية
والاختلاف بالعدول والتحصيل وغير ذلك وقوله بحيث
يقتضي الخ اخرج الاختلاف بالايجاب والسلب لكنه لا
يجب ان يقتضي صدق احدهما كذب الاخرى نحو زيد
ساكن زيد ليس بمتحرك لانهما صادقتان وقوله لذاته
يخرج الاختلاف بالايجاب والسلب بحيث يقتضي صدق

احداهما كذب الاخرى لكن لا لذات ذلك الاختلاف نحو زيد
انسان زيد ليس بناطق فان الاختلاف بين هاتين القضيتين
انما مقتضى ان تكون احداهما صادقة والاخرى كاذبة لان
قولنا زيد ليس بناطق في قوة قولنا زيد ليس بانسان
او لان قولنا زيد انسان في قوة قولنا زيد ناطق فيكون
ذلك بواسطة لا لذاته **قال** ولا يتحقق ذلك الا الخ
اقول القضيتان اللتان بينهما يقع التناقض لا تخلو
من ان تكونا مخصوصتين او محصورتين او مهملتين فان
كانتا مخصوصتين فلا يتحقق التناقض الا بعد اتفاقهما
في ثمان وحدات الاولى وحدة الموضوع لانهما لو اختلفتا
في هذه الوحدة لم تتناقضا نحو زيد قائم عمرو
ليس بقائم والثانية وحدة المحمول اذ لو اختلفتا فيه
لم تتناقضا نحو زيد كاتب زيد ليس بشاعر والثالثة
وحدة الزمان اذ لو اختلفتا فيها لم تتناقضا نحو زيد
قائم ليلا زيد ليس بقائم نهارا والرابعة وحدة المكان
لانهما عند اختلافهما فيه لم تتناقضا نحو زيد قائم
في الدار زيد ليس بقائم في السوق والخامسة وحدة الاضافة
فانهما لو اختلفتا فيها لم يتحقق التناقض نحو زيد اب
لعمرو زيد ليس باب لبكر والسادسة وحدة القوة والفعل
لانهما لو اختلفتا فيها بان تكون النسبة في احداها بالقوة
وفي الاخرى بالفعل لم تتناقضا نحو الخمر في الدن مسكر اي
بالقوة الخمر في الدن ليس بمسكر اي بالفعل والسابعة وحدة
الكل والجزء لانه اذا اختلف الكل والجزء لم يتحقق التناقض

نحو الزنجي

نحو الزنجي اسود اي بعضه الزنجي ليس باسود اي كله
والثامنة وحدة الشرط لعدم التناقض بين القضيتين
عند اختلاف الشرط كقولنا الجسم مفرق للبصر اي بشرط
كونه ابيض الجسم ليس بمفرق للبصر اي بشرط كونه اسود واذا
عرفت هذا فاعلم ان القضيتين اذا كانت احداهما
موجبة كلية ينبغي ان تكون الاخرى سالبة جزئية واذا
كانت احداهما سالبة كلية كانت الاخرى موجبة جزئية
فنقيض الموجبة الكلية انما هي السالبة الجزئية كقولنا كل انسان
حيوان وبعض الانسان ليس بحيوان ونقيض السالبة الكلية
انما هي الموجبة الجزئية كقولنا لا شيء من الانسان بحيوان
فبعض الانسان حيوان وكمية هذا ستاتي في المحصورات
والحق ان ايراد المص هذا اي قوله ونقيض الموجبة الكلية الخ
هاهنا ليس في موضعه وانما موضعه بعد تحقيق المحصورات
قال المحصورات الخ **اقول** اذا كانت القضيتان
المتناقضتان محصورتان لا يتحقق التناقض بينهما الا بعد
اختلافهما في الكمية اي في الكلية والجزئية بان تكون احداهما
كلية والاخرى جزئية وهذا انما يكون بعد اتفاقهما في
الوحدات المذكورة فلو قيد بعد قوله في الكمية بقولنا
ايضا لكان اولى لتكون اشارة اليه اعني اتفاقهما في
الوحدات المذكورة وانما قلنا انه لم يتحقق التناقض في
المحصورتين الا بعد اختلافهما في الكلية والجزئية لان الكليتين
قد تكونان كاذبتين كقولنا كل انسان كاتب ولا شيء من الانسان
بكاتب والجزئيتين قد تصدقان كقولنا بعض الانسان كاتب

وبعض الانسان ليس بكاتب فنقيض الكلية الجزئية لا الكلية
وبالعكس اعني نقيض الجزئية الكلية لا الجزئية وان كانت
القضيتان مهملتين فحكمهما حكم المحصورتين لان المهملات
من المحصورات في الحقيقة من حيث انها في قوة الجزئيات
قال العكس الخ اقول من تلك الاصطلاحات
المنطقية المذكورة العكس وهو عبارة عن ان يصير
الموضوع في القضية محمولا والمحمول موضوعا مع بقا الكيف
اي السلب والايجاب اي ان كان الاصل موجبا كان العكس
ايضا كذلك وان كان سالبا كان العكس ايضا كذلك مع بقاء
الصدق والكذب اي ان كان الاصل صادقا باي وجه كان
العكس ايضا كذلك وان كان كاذبا كان العكس كذلك كما اذا
اردنا ان نعكس قولنا كل انسان حيوان جعلنا الجزء الاول
ثانيا والثاني اولا وقلنا بعض الحيوان انسان واذا اردنا
ان نعكس قولنا لا شيء من الانسان بحجر قلنا لا شيء من الحجر بانسان ولو
قال المص العكس هو جعل الجزء الاول من القضية ثانيا والجزء
الثاني اولا لكان اصوب لان ما هو الموضوع لا يصير اي المصنف قال
محمولا وما هو المحمول لا يصير موضوعا اصلا ولئن سلمنا اي المفهوم
لكن يخرج عن تعريف العكس الشرطيات وانما اعتبر بقا السلب
والايجاب لانهم تتبعوا القضايا ولم يجدوها في الاكثر بعد
جعل المذكور صادقة لازمة الا موافقة لها في السلب
والايجاب وانما اعتبر بقا الصدق لان العكس لازم
للقضية فلو فرض صدقها بدون صدق العكس لزم
صدق الملزوم بدون صدق اللازم وهو مستحيل ولم

يعتبر بقا



ولم يعتبر بقا الكذب لانه لا يلزم من كذب الملزوم كذب اللازم
فان قولنا كل حيوان انسان كاذب مع صدق عكسه الذي هو
قولنا بعض الانسان حيوان فعلى هذا قول المص والتكذيب
لا يكون الا خطا قال والموجبة الكلية الخ اقول القضية
التي تكون موجبة كلية لا يلزم ان تنعكس كلية بل يلزم
ان تنعكس جزئية اما عدم انعكاسها كلية فلئلا
ينتقض بمادة يكون المحمول فيها اعم من الموضوع
وعند الانعكاس يلزم صدق الاخص على كل الاعم وهو
محال مثلا يصدق قولنا كل انسان حيوان ولا يصدق كل
حيوان انسان والازم ان يصدق الانسان الذي هو
الاخص على كل الحيوان الذي هو الاعم وهو محال واما
انعكاسها جزئية فلانا اذا قلنا كل انسان حيوان
نجد شيئا موصوفا بالانسان والحيوان وهو ذات الموضوع صح
الانسان فيكون بعض الحيوان انسانا هذا ما ذكره
المص في تعليل انعكاسها جزئية والاولى فيه ان يقال
اذا صدق كل انسان حيوان لزم ان يصدق بعض الحيوان
انسان والا يصدق نقيضه وهو لا شيء من الحيوان بانسان
فيلزم المنافاة بين الانسان والحيوان فيصدق ليس بعض
الانسان بحيوان وقد كان الاصل كل انسان حيوان هذا
خلف او نضم ذلك النقيض الى الاصل لينتج سلب الشيء
عن نفسه وهو محال هكذا نقول كل انسان حيوان ولا
شيء من الحيوان بانسان ينتج من الشكل الاول لا شيء من
الانسان بانسان وهو محال قال والموجبة الجزئية

اقول القضية الموجبة الجزئية ايضا تنعكس موجبة جزئية كما ان القضية الكلية تنعكس اليها والحجة ههنا كالحجة التي ذكرناها فيها فانه اذا صدق بعض الحيوان انسان يلزم ان يصدق بعض الانسان حيوان لانا نجد شيئا معينا موصوفا بالحيوان والانسان فيكون بعض الانسان حيوانا او نقول على تقدير صدق قولنا بعض الحيوان انسان يلزم ان يصدق بعض الانسان حيوان والا يصدق نقيضه وهو لا شيء من الانسان بحيوان فيلزم لا شيء من الحيوان بانسان وقد كان بعض الحيوان انسانا هذا خلف او تضم هذا اللازم الى الاصل حتى يلزم سلب الشيء عن نفسه كما مر هـ

قال والسالبة الكلية الخ اقول السالبة الكلية يلزم ان تنعكس سالبة كلية وذلك اي انعكاسها الى السالبة الكلية بين بنفسه لانه اذا صدق لا شيء من الحجر بانسان يلزم ان يصدق لا شيء من الانسان بحجر والا يصدق نقيضه وهو بعض الانسان حجر وتنعكس اي قولنا بعض الحجر انسان وقد كان الاصل لا شيء من الحجر بانسان هذا خلف او تضم هذا النقيض وهو بعض الانسان حجر الى الاصل ينتج سلب الشيء عن نفسه هكذا نقول بعض الانسان حجر ولا شيء من الحجر بانسان ينتج من الشكل الاول بعض الانسان ليس بانسان وهو مستحيل لصدق قولنا كل ما هو انسان انسان دائما

قال والسالبة الجزئية الخ اقول السالبة الجزئية لا يلزم ان تنعكس ولا ينتقض بمادة يكون هـ الموضوع فيها اعم من المحمول فيصدق سلب الاخص عن بعض

الاعم ولا

الاعم ولا يصدق سلب الاعم عن بعض الاخص لان كل اخص يستلزم اعمه فان قولنا مثلا بعض الحيوان ليس بانسان كالفرس وغيره يصدق ولا يصدق عكسه وهو بعض الانسان ليس بحيوان لصدق نقيضه وهو كل انسان حيوان وان لا لوجد الكل بدون الجزء وهو محال وانما قيد بقوله لزوما لانه قد يصدق العكس في بعض المواد مثلا يصدق بعض الانسان ليس بحجر ويصدق عكسه ايضا وهو بعض الحجر ليس بانسان

مطلب القياس

قال القياس قول الخ اقول المطلب الاعلى من الاصطلاحات المنطقية القياس ورسموه بانه قول مؤلف من اقوال متى سلمت لزم عنها اي عن تلك الاقوال لذاتها قول اخر كقولنا العالم متغير وكل متغير حادث فانه ركب من قولين اذا سلمناهما لزم عنهما لذاتهما العالم حادث والمراد من القول اعم من ان يكون معقولا او ملفوظا والمراد من الاقوال ما فوق قول واحد ليتناول القياس المؤلف من قولين هـ والقياس المؤلف من اقوال فوق اثنين فالقول الواحد لا يسمى قياسا وان لزم عنه لذاته قول اخر كالعكس المستوي وعكس نقيضه وبقوله اذا سلمت اشارة الى ان تلك الاقوال لا يلزم ان تكون مسلمة في نفسها بل يلزم ان تكون بحيث لو سلمت لزم عنها قول اخر ليدخل في تعريف القياس الذي مقدماته صادقة والذي مقدماته كاذبة كقولنا كل انسان جماد وكل جماد حمار فان هذين القولين وان كذبا في نفسهما الا انهما

بحيث لو سلمناهما لزم عنهما ان كل انسان حمار وقوله لزم
عنهما يحترز به عن الاستقراء والتمثيل لانهما وان سلم ه
مقدماتهما لا يلزم عنهما شيء اخر لامكان التخلف في مدلولهما
عنهما وقوله لذاتهما يحترز به عن القياس الذي يلزم عنه
بعد التسليم قولا اخر لا لذاته بل بواسطة مقدمة اجنبية
كما في قياس المساواة وهو ما يتركب من قولين بحيث يكون متعلق
محمول اولهما موضوع الاخرى كقولنا ا مساو ب و ب مساو
ج فان هذين القولين يستلزمان ان ا مساو ج لا لذاتهما
بل بواسطة مقدمة اجنبية وهي ان كل مساوي المساوي
مساو وانما قال من اقوال ولم يقل من مقدمات لئلا يلزم
الدور لان المقدمة قد عرفوها بانها ما جعلت جزء
القياس فاخذوا القياس في تعريفها فلو اخذت هي
ايضا في تعريف القياس لزم الدور قال وهو اقتراني الخ
اقول القياس ينقسم الى قسمين اقتراني واستثنائي لانه
ان لم يكن عين النتيجة او نقيضها مذكورا في القياس بالفعل
فهو اقتراني كقولنا كل جسم مؤلف وكل مؤلف محدث فكل
جسم محدث وقولنا كلما كانت الشمس طالعة فالنهار
موجود وكلما كان النهار موجودا فالارض مضيئة ينتج
كلما كانت الشمس طالعة فالارض مضيئة وان كان عين
النتيجة او نقيضها مذكورا فيه بالفعل فهو استثنائي كقولنا
ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود لكن النهار ليس بموجود
فالشمس ليست بطالعة وانما سمي الاول اقترانيا لكون
الحدود فيه مقترنة غير مستثناة وانما سمي الثاني ه

استثنائيا لاشتماله على اداة الاستثناء والمراد من كون
عين النتيجة او نقيضها مذكورا في القياس هو ان يكون
طرفاها او طرفا نقيضها مذكورين بالترتيب الذي في النتيجة
قال المشترك بين مقدمتي القياس الخ اقول اعلم ان
المشترك المكرر بين مقدمتي القياس فصاعدا يسمى حدا
اوسط لتوسطه بين طرفي المطلوب سواء كان موضوعا
ام محمولا او مقدما او تاليا وقد مر بيانهما آنفا وموضوع
المطلوب يسمى حدا اصغر لانه اخص في الاغلب والاخص
افرادا فيكون اصغر ومحمول المطلوب يسمى حدا اكبر
لانه اعم في الاغلب والاعم اكثر افرادا فيكون اكبر
والمقدمة من مقدمات القياس التي فيها الاصغر تسمى
الصغرى لاشتمالها على الاصغر فيكون ذات الاصغر ه
وهذا ليس الا معنى الصغرى والمقدمة التي فيها الاكبر
تسمى الكبرى لاشتمالها على الاكبر فتكون ذات الاكبر
وهذا ليس الا معنى الكبرى واقتران الصغرى بالكبرى في
الايجاب والسلب وفي الكلية والجزئية تسمى قرينة
وضربا ولم يذكر المص هذا وهيئة التاليف اي الهيئة
الحاصلة من اقتران الصغرى بالكبرى تسمى شكلا ه
والاشكال اربعة لان الحد الاوسط ان كان محمولا في الصغرى
موضوعا في الكبرى فهو الشكل الاول نحو قولك كل ج ب
وكل ب ا فكل ج ا وان كان بالعكس اي وان كان موضوعا
في الصغرى محمولا في الكبرى فهو الشكل الرابع نحو كل ب
ج وكل ا ب فكل ج ا وان كان اي الحد الاوسط موضوعا

فيهما اي في الصغرى والكبرى فهو الشكل الثالث نحو كل ج ب وكل
ج د ينتج بعض ب د وان كان الحد الاوسط محمولا فيهما اي
في الصغرى والكبرى فهو الشكل الثاني نحو كل ج ب ولا شي من ا ب
ينتج لا شي من ج ا فهذه الاشكال الاربعة المذكورة في المنطق
قال والشكل الرابع الخ اقول من هذه الاشكال الاربعة
المذكورة الشكل الرابع بعيد عن الطبع جدا لا يستحصل المطلوب
به الا بالتعسر وانما يحصل الاشكال الباقية بالتيسر ومن هذه
الباقية ما هو اقرب الى الطبع هو الشكل الاول والباقية
اعني الثاني والثالث والرابع يرتد عند الاحتياج الى الاول
والذي له طبع مستقيم وعقل سليم لا يحتاج الى رد الثاني
الى الاول لانه اقرب الباقيين اليه لمشاركته اياه في صغراه
وهي اشرف المقدمتين لاشتمالها على موضوع المطلوب الذي
هو اشرف من المحمول لان المحمول انما يطلب لاجله اعلم
ان الشكل الثاني انما ينتج اذا كان المقدمتان اي الصغرى
والكبرى فيه مختلفتين بالايجاب والسلب اي اذا كان احدهما
موجبة والاخرى سالبة والا لكانتا اما موجبتين او
سالبتين والا ما كان يتحقق الاختلاف في النتيجة اما اذا
كانتا موجبتين فلانه يصدق كل انسان حيوان وكل
ناطق حيوان ينتج كل انسان ناطق والحق الايجاب واذا ابدلنا
الكبرى بقولنا وكل فرس حيوان كان الحق السلب نحو لا شي
من الانسان بفرس واما اذا كانتا سالبتين فلانه يصدق
لا شي من الانسان بحجر ولا شي من الفرس بحجر والحق السلب
ولو بدلنا الكبرى وقلنا لا شي من الناطق بحجر كان الحق الايجاب

بخلاف ما اذا

١٢

بخلاف ما اذا وجد الاختلاف بين المقدمتين بالايجاب والسلب
ومع هذا الشرط يلزم كلية الكبرى في هذا الشكل والا
اختلاف النتيجة كقولنا لا شي من الانسان بفرس وبعض الحيوان
فرس والحق الايجاب ولو قلنا بعض الصاهل فرس كان
الحق السلب هذا على تقدير ايجاب الكبرى واما على تقدير
سلبها فلانه يصدق قولنا كل انسان حيوان وبعض
الجسم ليس بحيوان والحق الايجاب واذا قلنا بعض الحجر
ليس بحيوان كان الحق السلب ولم يذكر المص هذا الشرط
قال الشكل الاول الخ اقول لما كان الشكل الاول بين الاشكال
اصلا والباقية مرتدة اليه ولهذا ما جعل معيار العلوم
الا ذلك اورده المص هاهنا مع ضروبه دون غيره
ليجعل دستورا اي قانونا لينتج به المطلوب وتوطئة
لتفهيم الباقية وضروبه المنتجة اربعة لان القسمة
العقلية تقتضي ان تكون ستة عشر فيسقط منها اثنى
عشر كما يبين في المطولات ويبقى اربعة الضرب الاول
هو ان يكون من موجبتين كليتين والنتيجة موجبة
كلية كقولنا كل جسم مؤلف وكل مؤلف محدث ينتج كل
جسم محدث والضرب الثاني ان يكون من كليتين و
الكبرى سالبة والنتيجة سالبة كلية كقولنا كل جسم
مؤلف ولا شي من المؤلف بقديم ينتج لا شي من الجسم بقديم
والضرب الثالث ان يكون من موجبتين والصغرى جزئية
والنتيجة موجبة جزئية كقولنا بعض الجسم مؤلف
وكل مؤلف حادث ينتج بعض الجسم حادث والضرب

الرابع ان يكون من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية
كبرى كقولنا بعض الجسم مؤلف ولا شي من المؤلف بقديم
ينتج بعض الجسم ليس بقديم ومن هذا يعرف ان ايجاب الصغرى
وكلية الكبرى شرط في الشكل الاول والا لاختلف النتيجة اما
الاول فلانه يصدق لا شي من الانسان بفرس وكل فرس
حيوان والحق الايجاب واذا بدلنا الكبرى بقولنا وكل فرس
صاهل كان الحق السلب واما الثاني فلانه يصدق كل انسان
حيوان وبعض الحيوان فرس والحق السلب واذا قلنا بعض
الحيوان ضاحك كان الحق الايجاب **قال** القياس الاقتراني
اقول لما قسم المص القياس من قبل الى اقتراني واستثنائي
اراد ان يبين ان كل واحد منهما من اي شي يتركب فقال
القياس الاقتراني اما ان يتركب من مقدمتين حمليتين
كما مر من قولنا كل جسم مؤلف وكل مؤلف محدث فان
كلا من هاتين المقدمتين حملية واما ان يتركب من مقدمتين
شرطيتين متصلتين كقولنا ان كانت الشمس طالعة
فالنهار موجود وان كان النهار موجودا فالارض مضيئة
ينتج من اقتران هاتين الشرطيتين المتصلتين ان كانت
الشمس طالعة فالارض مضيئة والمراد من المتصلتين متصلتان
لزوميتان لا اتفاقيتان كما ذكرنا في المطولات واما ان
يتركب من مقدمتين شرطيتين منفصلتين كقولنا كل عدد اما
فرد او زوج وكل زوج فهو اما زوج الزوج او زوج الفرد
ينتج من هاتين المنفصلتين العدد اما فرد او زوج الزوج او زوج
الفرد الزوج او زوج الفرد واما ان يتركب القياس المذكور

من مقدمة

من مقدمة حملية ومقدمة متصلة سواء كان الحملية
صغرى والمتصلة كبرى او بالعكس كقولنا كلما كان هذا
الشي انسانا فهو حيوان وكل حيوان جسم ينتج من
هاتين المقدمتين اللتين اولهما متصلة والاخرى حملية
كلما كان هذا انسانا فهو جسم واما ان يتركب من مقدمة
حملية ومقدمة منفصلة سواء كانت الحملية صغرى
والمنفصلة كبرى او بالعكس كقولنا كل عدد اما فرد
او زوج وكل زوج فهو ينقسم بمتساويين ينتج من
هاتين المقدمتين اللتين اولهما منفصلة والاخرى
حملية كقولنا كل عدد فهو اما فرد او ينقسم بمتساويين
واما ان يتركب من مقدمة متصلة ومنفصلة سواء
كانت المتصلة صغرى والمنفصلة كبرى او بالعكس كقولنا
كلما كان هذا الشي انسانا فهو حيوان وكل حيوان اما
ابيض او اسود ينتج من هاتين المقدمتين اللتين اولهما
متصلة والاخرى منفصلة كلما كان هذا الشي انسانا
فهو اما ابيض او اسود **قال** واما القياس الاستثنائي
اقول لما فرغ من بيان القياس الاقتراني شرع في بيان
القياس الاستثنائي فنقول القياس الاستثنائي مركب
دايما من مقدمتين احداهما شرطية والاخرى وضع
احد جزئيها اي اثباته او رفعه ليلزم وضع الجزء
الاخر او رفعه سواء كانت متصلة او منفصلة اما
ان كانت منفصلة فكقولنا ان كانت الشمس طالعة
فالنهار موجود لكن الشمس طالعة ينتج ان النهار موجود

ولو قلت النهار ليس بموجود ينتج ان الشمس ليست بطالعة
وان كانت منفصلة فكقولنا دائما اما ان يكون العدد
زوجا او فردا لكن هذا العدد زوج ينتج انه ليس بفرد
ولو قلت لكنه ليس بزوج ينتج انه فرد واذا عرفت
هذا فنقول الشرطية الموضوعة في القياس الاستثنائي
ان كانت متصلة فاستثناء عين المقدم ينتج عين التالي
والا لزم انفكاك اللازم عن الملزوم فتبطل الملازمة
واستثناء نقيض التالي ينتج نقيض المقدم والا لزم وجود
الملزوم بدون اللازم فتبطل الملازمة ايضا كما رايت
في المثال الاول وان كانت الشرطية الموضوعة في القياس
الاستثنائي منفصلة فاستثناء عين احد الجزئين سوا
كان مقدما او تاليا ينتج نقيض جزء الاخر لامتناع الجمع
بينهما واستثناء نقيض احدهما اي احد الجزئين كذلك
ينتج عين الاخر لامتناع الخلو بينهما كما رايت في المثال
الثاني فعليك بالتامل في المثالين المذكورين هذا
اذا كانت المنفصلة حقيقية وان شئت ان تدرك
البحث بكماله في المنفصلات فارجع الى رسائل المطولات
قال البرهان الى اخره اقول من تلك الاصطلاحات
المنطقية المذكورة التي يجب استحضارها عند الخوض
في شيء من العلوم البرهان وهو يرسم بانه قياس مؤلف
من مقدمات يقينية لانتاج اليقين كما مر من الامثلة
واليقين هو اعتقاد الشيء بانه لا يمكن ان يكون الا كذا
مطابقا للواقع غير ممكن الزوال واما اليقينيات فاقسام

منها اوليات وهي ما يحكم فيه بمجرد تصور الطرفين
كقولنا الواحد نصف الاثنين والكل اعظم من الجزء ومنها
مشاهدات وهي التي يحكم فيه بالحس سوا كان من
الحواس الظاهرة او من الباطنة كقولنا الشمس مشرقة
والنار محرقة وكقولنا ان لنا خوفا وغضبا ومنها
مجربات وهي ما يحتاج العقل فيه في الجزم بالحكم الى
تكرار المشاهدة مرة بعد اخرى كقولنا السقمونيا
تسهل الصفراء فهذا الحكم انما يحصل بواسطة
مشاهدة كثيرة ومنها حدسيات وهي ما لا يحتاج
العقل في جزم الحكم فيه الى واسطة تكرار المشاهدة
كقولنا نور القمر مستفاد من نور الشمس لاختلاف
تشكلاته النورية بحسب اختلاف اوضاعه من
الشمس قربا وبعدا ومنها متواترات وهي ما يحكم العقل
فيه في جزم الحكم بواسطة السماع من جمع كثيره
استحال العقل توافقهم على الكذب كما يحكم بان محمدا
صلى الله عليه وسلم ادعى النبوة وظهرت المعجزات
على يديه ومنها قضايا قياساتها معها وهي ما
يحكم العقل فيه بواسطة لا تغيب عن الذهن عند
تصور الطرفين كقولنا الاربعة زوج بسبب وسط
حاضر في الذهن وهو الانقسام بمتساويين والوسط
مقترن بقولنا لانه حين يقال لانه كذا وكذا قال
والجدل الخ اقول من الاصطلاحات المنطقية
المذكورة الجدل وهو قياس مؤلف من مقدمات مشهورة

كالمقدمات التي الغرض في ترتيبها الزام الخصم وهو ظاهر
ومنها الخطابة وهي قياس مركب من مقدمات مقبولة
من شخص معتقد فيه او مقدمات مظنونة والغرض منه
ترغيب الناس فيما ينفعهم من امور معاشهم كما يفعله
الخطبا والوعاظ ومنها الشعر وهو قياس مؤلف من
مقدمات تنبسط منها النفس او تنقبض كما اذا قيل الخمر ياقوتة
سيالة انبسطت النفس ورغبت في شربها واذا قيل العسل
مرة مهوعة انقبضت النفس وتنفرت عن اكلها ومنها
المغالطة وهي قياس مؤلف من مقدمات كاذبة شبيهة
بالحق وبالمشهور او مركب من مقدمات وهمية كاذبة
والغلط اما من جهة الصورة او من جهة المعنى فاذا كان
من جهة الصورة فكقولنا صورة الفرس المنقوش على
الجدار انها فرس وكل فرس صهال ينتج ان تلك الصورة
صهالة واما اذا كان من جهة المعنى فكقولنا كل انسان وفرس
فهو انسان وكل انسان وفرس فهو فرس ينتج ان بعض
الانسان فرس واعلم ان ما عليه الاعتماد والتعويل من
هذه القياسات انما هو البرهان لكونه مركبا من المقدمات
اليقينية ولكن هذا اخر ما كتبنا من الاوراق لايضاح ما
في كتاب الايساغوجي بعون واهب العقل
والله اعلم بالصواب واليه
المرجع والماب

تمت على يد صالح [illegible] في شعبان سنة [illegible] غفر الله له ولوالديه ولكل المسلمين اجمعين امين

